بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنِ الْحَمدُ لله نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا. مَنْ يَهْدِ اللهُ فَلاَ مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يُضْلِلْ فَلاَ هَادِيَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلٰهَ إِلاَّ اللهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحمَّداً عَبْدُ هُ وَرَسُولُهُ

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُم رَقِيباً) . {النساء :١}

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) {آل عمران : ١٠٢}.

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً، يُصْلِحْ لَكُم أَعْمَالَكُم وَيَغْفِرْ لَكم ذُنُوبَكُم وَمَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً) {الأحزاب : ٧٠ ،٧١} (*).

(*) حديث خطبة الحاجة من رواية عبد الله بن مسعود . رضى الله عنه . عن النبي . صلى الله عليه وسلم . : ١. أخرجه أبو داود في السنن كتاب النكاح باب في خُطبة النكاح ٢ / ١٠٤، ١٠٥ ح(٢١١٨) واللفظ له ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، الأولى ، سنة ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م .

٢ . وأخرجه الترمذي في السنن كتاب النكاح باب ما جاء في خُطبة النكاح ٢ / ٣٥٥، ٣٥٦ ح(١١٠٧) قال أبو عيسى : حدِيثُ عَبْدِ الله حدِيثٌ حسنٌ رَوَاهُ الأَعْمَشُ عنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الأَحْوَصِ، عنْ عَبْدِ الله، عنِ النبيِّ . صلى الله عليه وسلم . ، ورواه شعبة عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله عن النبي . صلى الله عليه وسلم وكلا الحديثين صحيح لأن إسرائيل جمعهما فقال : عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص وأبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود عن النبي . صلى الله عليه وسلم .. ط دار الفكر ، بيروت ، سنة ١٤١٤هـ ١٩٩٤م . ٣. وأخرجه النسائي في المجتبى كتاب الجمعة باب كيفية الخُطبة ٢ / ١٠٤ ح(١٤٠٠) قال أبو عبد الرحمن : أبو عبيدة لم يسمع من أبيه شيئاً ولا عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود ولا عبد الجبار بن وائل بن حجر. ط دار الفكر ، بيروت ، الأولى، سنه ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م ٤. وأخرجه ابن ماجه في السنن كتاب النكاح باب خُطبة النكاح ٢ / ٦٠٩ ، ٦١٠ ح(١٨٩٢) ، ط دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة. ٥. وأخرجه الدارمي في السنن كتاب النكاح باب في خُطبة النكاح ٢ / ١٩١ ح(٢٢٠٢) ، ط دار الكتاب العربى ، بيروت ، الأولى ، سنة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م

٦. وأخرجه أحمد في المسند ١ / ٣٩٢، ٣٩٣ ، ٤٣٢ ط دار الفكر ، بيروت.

٧. وأخرجه الحاكم في المستدرك كتاب النكاح ٢ / ١٩٩ ح(٢٧٤٤) ولم يذكر حكمه فيه ، وسكت عنه الذهبي. ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، الأولى سنة ١٤١١هـ / ١٩٩٠م.

٨. وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى كتاب الجمعة باب كيف يستحب أن تكون الخُطبة ٤ / ٤٦٢ ح(٥٨٩٦). ط دار الفكر ، بيروت .

أما بعد :

" إنَّ أصدقَ الحديث كتابُ الله ، وأحسن الهدي هدي محمد . صلى الله عليه وسلم . ، وشَرَّ الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار "(*).

وبعد :

فهذه دراسة عن الحديث المتواتر والأحاد ، سميتها : " في المتواتر والآحاد "دراسة تأصلية" .

وقد قسمتها إلى فصلين :

أما الفصل الأول : فهو عن الحديث المتواتر من حيث : تعريفه في اللغة والاصطلاح ، وشرح التعريف ، وشروط المتواتر ، وهل هو من مباحث الإسناد؟ ، وحكمه ، وأقسامه ، ووجوده في كتب السنة النبوية ، وما يفيده من العلم ، وذكر بعض الاعتراضات الواردة عليه ، والرد عليها ، والمصنفات فيه .

وأما الفصل الثاني : فهو عن خبر الآحاد : وينقسم إلى مبحثين :

المبحث الأول : تعريف حديث الآحاد في اللغة والاصطلاح ، وحكمه ، وبيان شبهة من زعم أن خبر الواحد يوجب العلم الظاهر دون الباطن ، والرد عليها ، وشروط العمل بخبر الواحد

المبحث الثاني : أقسام خبر الآحاد

ينقسم خبر الآحاد إلى ثلاثة أقسام : مشهور وعزيز وغريب

بيان القسم الأول : وهو الحديث المشهور من حيث : تعريفه في اللغة والاصطلاح ، وشرح

(*) الحديث من رواية جابر بن عبد الله . رضي الله عنه . : ١. أخرجه مسلم في الصحيح كتاب الجمعة باب في خطبته . صلى الله عليه وسلم . ٦ / ٤٦٤ ، ٤٦٥ ح (٨٦٧) {٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥} ط دار الخير ، بيروت ، الثالثة ، سنة ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م. ٢. وأخرجه النسائي في المجتبى كتاب صلاة العيدين باب كيف الخطبة ٣ / ١٨٥ ، ١٨٦ ح(١٥٧٤) واللفظ له . ٣. وأخرجه ابن ماجه في السنن في المقدمة باب اجتناب البدع والجدل ١ / ١٧ ح(٤٥) .

التعريف ، وبيان الحديث المشهور عند الأصوليين والفقهاء ، وحكمه ، وأقسامه ، والمصنفات فيه ، وبيان شبهة حول الحديث المشهور والرد عليها .

بيان القسم الثاني : وهو الحديث العزيز من حيث : تعريفه في اللغة والاصطلاح ، ووجوده ، وحكمه ، والمصنفات فيه.

بيان القسم الثالث : وهو الحديث الغريب من حيث : تعريفه في اللغة والاصطلاح ، وأقسامه باعتبار التفرد ،و باعتبار الغرابة في السند أو المتن ، والعلاقة بين الفرد والغريب ، وحكم الحديث الغريب ، ومظانه ، والمصنفات فيه .

وقد طلبت العون من الله تعالي أن ييسر لي دراسة هذين الفصلين المهمين من علم مصطلح حديث رسول الله ﷺ ، وذلك لعدة أمور منها ما يلي :

أ. إلقاء الضوء على هذين الفصلين بأسلوب سهل وميسر ، كي تعم الفائدة على طلاب العلم .

ب . بيان الشبهات التي أوردها المغرضون على هذين الفصلين ، والرد عليها .

ج . الرغبة الملحة في خدمة علم مصطلح حديث رسول الله ﷺ .

وقد راعيت في هذه الدراسة توثيق كل مسألة من مصدرها الأصلي ما أمكن ، وبيانها بأسلوب واضح ، وعبارة سهلة ، وإزالة الغموض عنها .

الله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يجعله في ميزان حسناتي ، وأن ينفع به طلاب العلم ، إنه ولي ذلك ، والقادر عليه.

كتبه

أبو فاطمة الزهراء

د .السيد أحمد أحمد أحمد محمد سُحْلُول

الأربعاء غرة شهر صفر سنة ١٤٢٧هـ / الأول من مارس سنة ٢٠٠٦م .